الفصل الأول

العولمة وشبحها

العولمة من فوق

يصعب على المرء أن يحيط بتبدلات عهد جديد، لاسيما إذا كان يعيش في خضمّها. فالذين عاشوا خلال نشوء الرأسمالية أو الثورة الصناعية كانوا يعرفون أن شيئاً ما بالغ الأهمية يحدث، ولكن ما هو الجديد في الأمر وما معناه فقد كانا موضوعين مثيرين للحيرة والنقاش.

كان هنالك، بمعنى ما، اقتصاد عالمي على مدى 500 سنة. غير أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد اتخاذ التوحد الاقتصادي العالمي أشكالاً جديدة. في أول الأمر، عرضت العولمة نفسها على نحو بدت فيه كظواهر منفصلة وأقرب إلى كونها هامشية: على سبيل المثال انبثاق «سوق اليورو دولار»، «مناهج التصدير أوف شور»، «اقتصاديات التموين». كان من السهل فصل جانب أو آخر من جوانب

العولمة - من قبيل نمو التجارة أو نمو المؤسسات الاقتصادية الدولية - والنظر إليه كظاهرة معزولة. بيد أن هذه التطورات التي تبدو جانبية، قد تفاعلت بصورة تدريجية وبطرق أدت إلى تغيير كل جانب من جوانب الحياة وأعطت تعريفاً للعولمة بوصفها تكويناً عالمياً جديداً[1].

لم تكن العولمة نتيجة حبكة أو حتى نتيجة خطة. بل تسبب بها أناس يعملون عن قصد، أناس يسعون وراء فرص اقتصادية جديدة، وخلق مؤسسات جديدة، ويحاولون الالتفاف على خصومهم السياسيين والاقتصاديين. ولكنها لم تنجم فقط عن مقصدهم، وإنما نجمت أيضاً عن الآثار الجانبية غير المقصودة لأعمالهم وعن النتائج غير المقصودة للتفاعلات[2]. إن المؤرخين في المستقبل سينوّهون على أقل تقدير بالجوانب الآتية لعملية العولمة:

الإنتاج: في السبعينيات من القرن العشرين شرعت

(1) لا يزال بعض المحللين يناقشون مدى صحة العولمة أو أهميتها. راجع، مثلاً، دوغ هنوود، «على كل حال ما هي العولمة؟» تعليق Znet 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 القائل ان في العولمة مبالغة، وريتشارد دوبوف وادوارد هيرمان «مناقشة هنوود بشأن العولمة» تعليق Znet، كانون الأول/ديسمبر 1999، وهي تبين أن حجج هنوود غير كاملة وغير مقنعة.

(2) لمزيد من التحليل التفصيلي للمرحلة الأولى من العولمة، راجع بريشير وكوستيلو «القرية العالمية أم النهب العالمي» والأعمال المذكورة هناك. لاستعراض التطورات حتى سنة 1998، راجع مقدمة الطبعة الثانية.

الشركات الكبرى ببناء مصانع وشراء منتجات مصنعة من بلدان في العالم الثالث أجرة اليد العاملة فيها متدنية. وحدث ذلك على نطاق واسع. إن الإنتاج بطريقة (أوف شور) نما وتحول إلى «خط تجميع عالمي» بحيث يتم تصنيع وتجميع مكونات قميص أو سيارة في أكثر من عشرة بلدان مختلفة. إن الاستثمار في الخارج من قبل الشركات «الأمريكية» قد نما نمواً سريعاً إلى حد أن قيمة السلع والخدمات التي تنتجها هذه الشركات وتبيعها خارج الولايات المتحدة قد بلغت الآن ثلاثة أضعاف مجموع قيمة كل الصادرات الأمريكية[3].

الأسواق: نحت الشركات الكبرى نحو النظر إلى العالم بأسره كسوق واحدة تباع فيها وتبيع السلع، والخدمات، واليد العاملة. مع حلول سنة 1973 لم يدخل في التجارة الدولية سوى 12 في المئة من الإنتاج العالمي. مع حلول سنة 1996 كان هذا الرقم قد ارتفع فعلاً إلى 23,6[4] في المئة.

المال: مع بدء نشوء سوق اليورو دولار في

(3) جون تاغليوبيو «للأمريكيين، طريق غير مباشر إلى الحزب» نيويورك تايمز، 14 حزيران/يونيو 1998 ص 3:4 مستشهداً بكلام جيمس كارلسون، عالم اقتصاد في ميريل لينش في نيويورك.

(4) أندرسون «دليل ميداني إلى الاقتصاد العالمي» ص 12.

السبعينيات من القرن العشرين، تعولمت أسواق رأس المال الدولية بمعدل متسارع. إن أكثر من 1,5 تريليون دولار يتدفق يومياً عبر الحدود الدولية[5]. وقد نمت التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية من 44 بليون دولار في سنة 1990 إلى 256 بليون دولار في سنة 1997[6].

التكنولوجيا: إن تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والنقل الجديدة ـ أي الكمبيوتر، والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، والشحن في حاويات، واستخدام شبكة الانترنت بصورة متزايدة ـ قد قلصت المسافة باعتبارها حاجزاً أمام الدمج الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن عملية خلق تكنولوجيات جديدة بحد ذاتها قد تعولمت[7].

المؤسسات العالمية: إن منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وما شابهها من

(5) روجر كوهن «اقتصاد الأرجنتين ولد من جديد ولكنه مازال مريضاً» نيويورك تايمز، 6 شباط/فبراير 1998 ص A1

(6) جون كاڤاناغ وسارة أندرسون «تأثير تدفقات رأس المال على العمال في الاقتصاد العالمي» 1 آذار/مارس 1998، معهد الدراسات السياسية «نحو نظام مالي جديد» الإكونومست «نيسان/ابريل 1998.

(7) للاطلاع على عولمة نهج التغيير التكنولوجي، راجع پيتر دورمان «العولمة القائمة فعلاً» أعد من أجل «العولمة ومحتوياتها» جامعة ولاية متشيغان 3 نيسان / أبريل 1998، الصفحات 4 ـ 7.

المؤسسات على الصعيد الإقليمي قد حازت سلطات أكبر كثيراً واستخدمتها في تسريع عملية العولمة.

إعادة هيكلة الشركات: مع أن الشركات الكبرى كانت دوماً تعمل على الصعيد الدولي، فإنها ابتداء من الثمانينيات في القرن العشرين شرعت في عملية إعادة هيكلة بغية ممارسة العمل في اقتصاد عالمي. إن الأشكال الجديدة للشركات ـ التحالفات الاستراتيجية، والحصول على الموارد عالمياً، والموردين المقيدين، وسلاسل الموردين، وتزايد عمليات الدمج العابرة للأوطان، قد أتاحت ما يسميه الاقتصادي «بنيت هاريسون» Bennett Harrison «التركيز في الإشراف (مع) عدم مركزية الإنتاج»[8].

هيكلية العمل المتبدلة: اتسمت العولمة بـ «إعطاء اليد العاملة صفة السلعة» الأمر الذي جعل العمال يفقدون بصورة متزايدة جميع حقوقهم باستثناء حق بيع قدرتهم على العمل. ففي سائر أنحاء العالم عمد أرباب العمل إلى خفض

(8) بنيت هاريسون «هزيل ودنيء: المشهد المتبدل لقوة الشركات في عصر المرونة» (كتب نيويورك الأساسية، 1994) الصفحتان 9، 171. لمزيد من البحث في تبدل الشركات وتكوينات العمل وما تنطوي عليه بالنسبة لتنظيم العمال راجع جيريمي بريشير وتيم كوستيلو «العمال والشركات الكبرى غير الموحدة» (نيو ليبورفوروم) (ربيع/ صيف 1998).

حجم اليد العاملة، والحصول عليها من الخارج وتحويل الوظائف الدائمة إلى وظائف مؤقتة. وقد شن أرباب العمل حملة على متطلبات تأمينات العمل، وقواعد العمل، وتمثيل العمال، والرعاية الصحية، ورواتب التقاعد، والميزات الاجتماعية الأخرى، وعلى أي شيء آخر يقوم بتعريف العمال أنهم بشر وتعريف أرباب العمل أنهم شركاء في علاقة اجتماعية، بدلاً من كونهم مجرد بائعين ومشترين لليد العاملة.

الإيديولوجية الليبرالية الجديدة والسياسة: إن العولمة التي بدأت بضبط تداول النقود واقتصاديات العرض، قد اقترنت - وتم تسريعها - بواسطة إيديولوجية ناشئة عرفت بصورة عامة باسم الليبرالية الجديدة أو توافق واشنطن. وهذه الليبرالية الجديدة تقول إن الأسواق تتمتع بالكفاءة وإن تدخل الحكومات فيها هو بشكل دائم تدخل سيئ. والأمور التي تنطوي عليها هذه السياسة - الخصخصة، والخروج عن القوانين، والأسواق المفتوحة، وتوازن الميزانيات، والتقشف لمنع التضخم، وتفكيك رعاية الدولة - هذه كلها كانت مقبولة لدى الحكومات أو مفروضة عليها في سائر العالم.

تبدّل دور الدولة: مع أن بعض الحكومات شجع

العولمة بصورة نشطة ومعظم الحكومات قبل بها مكرهاً، فقد أدت العولمة إلى خفض كبير لقدرة الدول ـ الأمم، وخاصة قدرتها على خدمة مصالح شعوبها. إن تحرك رأس المال قوض قدرة حكومات الدول على متابعة سياسات توفير العمالة الكاملة أو إخضاع الشركات الكبرى للقوانين. كما أن المنظمات والاتفاقيات الدولية حدّت بصورة متزايدة من الحماية البيئية والحماية الاجتماعية. ثم إن إيديولوجية الليبرالية الجديدة، أعادت تشكيل المعتقدات بشأن ما يجب أن تفعله الحكومات وما تستطيع إنجازه.

الإمبريالية الجديدة: عكست العولمة مسيرة بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية بالخروج من الحكم الاستعماري والتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي. فقد استعادت العولمة الكثير من سيطرة الدول الامبريالية السابقة، كدول أوروبا الغربية، واليابان، وفي المقدمة الولايات المتحدة. ومع انهيار الشيوعية، امتدت هذه السيطرة إلى الكثير من بلدان العالم الشيوعي السابق. وسلبت العولمة البلدان الفقيرة تحكمها بسياساتها الاقتصادية وركزت الإشراف على موجودات هذه البلدان في أيدي المستثمرين من أبناء العالم الأول. ومع أنها أغنت بعض النخب من أبناء العالم الثالث، إلا أنها أخضعتهم للشركات الكبرى الأجنبية، وللمؤسسات الدولية، وللدول المسيطرة.

كما انها شددت المنافسة الاقتصادية بين الدول الغنية[9].

حركة تنقل الناس: مع أن الناس كانوا دائماً يعبرون حدود الدول، إلا أن التصدعات الاقتصادية، وانخفاض الحواجز الوطنية الناجمة عن العولمة قد سرعت هجرة الناس من بلدانهم. وقد أصبحت الرحلات والسياحة الدولية تشكل بحد ذاتها صناعات ضخمة.

تحقيق التجانس الثقافي: قوضت العولمة القاعدة الاقتصادية لمجموعات السكان المحلية المتنوعة والتي هي أصيلة في بيئتها، في سائر أنحاء العالم. إن تزايد سيطرة وسائط الإعلام العالمية التابعة لعدد قليل من البلدان والشركات قد أدت إلى مزيد من التنوع، ولكن إلى ثقافة تزداد توحداً، هي ثقافة عولمة الشركات.

لقد أوجز الفكرة توماس فريدمان، كاتب المقالات في جريدة «نيويورك تايمز»، وهو من المدافعين عن العولمة،

(9) للحصول على نظرة تؤكد التماثل بين العولمة المعاصرة والفترات السابقة في تحول الهيمنة العالمية راجع جيوڤاني أريغي وبيفرلي سيلڤر، «الفوضى والحكم في النظام العالمي الحديث» جامعة ميناپوليس مطبعة مينيسوتا، 1999). للحصول على وجهة النظر القائلة إن العولمة تحل محل الإمبريالية الوطنية التقليدية مع نظام أمبراطورية عالمية غير وطنية، راجع مايكل هاردت وأنطونيو نيغري «الأمبراطورية» (كامبردج، مطبعة جامعة هارڤارد، 2000).

فقال: إننا نعيش في نظام دولي جديد «فالعولمة ليست مجرد اتجاه، وليست مجرد ظاهرة، وليست مجرد ولع مؤقت، بل هي النظام الدولي الذي حل محل نظام الحرب الباردة». والقوة الدافعة للعولمة هي رأسمالية السوق الحرة. «العولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل بلد في العالم»[10].

تناقضات العولمة من فوق

لقد وعد أنصار العولمة ودعاتها أن تعود بالفائدة على الجميع، أي انها «سوف تنتشل كل القوارب». لقد قيل للعمال ومجموعات السكان في سائر أنحاء الكرة الأرضية إنهم إذا ما انخفضت أحجامهم، وخفت قيود القوانين الناظمة لهم، وزالت الخدمات الاجتماعية، وأصبحوا بشكل عام أكثر قدرة على المنافسة، فإن منافع العولمة ستكون نعمة لهم. وكانت الوعود التي قدمت إلى الأشد إملاقاً وبؤساً أن يرتفع مستوى معيشتهم إذا ما تقبلوا إجراءات التقشف التي تقضي بها الليبرالية الجديدة، وهؤلاء حافظوا على ما يخصهم من المساومة، ولكن العولمة من فوق لم تقابلهم بالمثل. بل إنها، بدلاً من ذلك، فاقمت المشاكل القديمة

(10) مجلة نيويورك تايمز 28 آذار/ مارس 1999

التي عانى منها الناس والبيئة وخلقت لهم مشاكل جديدة.

إن النظرية الاقتصادية التقليدية بذاتها تقرّ أن «اليد الخفية» للسوق لا تنجح دائماً في عملها. إن الأسواق غير الخاضعة للأنظمة لا تفتأ تنتج آثاراً جانبية غير مقصودة أو «أموراً خارجية المصدر»، كالتلوث البيئي الذي لا يترتب على مسببه أن يدفع تعويضاً، أو الدمار الذي يلحق بالمجموعات السكانية عندما ينتقد الشركات الكبرى. كما أن الأسواق غير الخاضعة للأنظمة تنتج بدورها آثاراً تفاعلية غير مقصودة، كتزايد الكساد تزايداً حاداً وكالحروب التجارية. والأسواق غير الخاضعة للأنظمة لا تفعل شيئاً من أجل تصحيح التفاوت في امتلاك الثروة، بل هي في الواقع تكثف تركيز الثروة في أيدٍ محددة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء[11]. وقد أدت العولمة من فوق إلى عولمة هذه المشاكل، بينما كانت في الآن ذاته تفكك على كل مستوى المؤسسات القائمة خارج السوق التي كانت ذات يوم تتولى معالجة هذه المشاكل.

(11) كثيراً ما يبحث أساتذة الاقتصاد مثل هذه الإخفاقات تحت عنوان «إخفاقات السوق» لمزيد من بحث إخفاقات السوق و«الإخفاقات السياسية» راجع جيريمي بريشير «لا تستطيع اصطياد ليواثان بشصّ» (واشنطن: مشروع سياسة الجذور، 1995) وتشارلز ليندبلوم «السياسة والأسواق (نيويورك، الكتب الأساسية، 1977) الفصلان 5 و 6.

إن العولمة تروّج للمنافسة المدمرة التي يرغم من خلالها العمال، ومجموعات السكان، وبلدان بكاملها على خفض الأموال المخصصة للعمال والخدمات الاجتماعية والبيئية بغية اجتذاب رأس المال المتحرك. وعندما يفعل كل بلد من البلدان الكثيرة، ذلك، تكون النتيجة «سباقاً مدمراً إلى الحضيض».

والسباق إلى الحضيض لا يحدث فقط بين العالم النامي والعالم المكتمل النمو، بل يحدث بصورة متزايدة بين بلدان العالم الثالث. يمكننا النظر في حالة الأرجنتين والبرازيل. ففي مطلع التسعينيات من القرن العشرين خفضت البرازيل قيمة عملتها بنسبة أربعين في المئة. وقد ذكر أحد مراسلي نيويورك تايمز في الأرجنتين ان «نحو 60 شركة مصنّعة انتقلت إلى البرازيل في الشهور الأخيرة، سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من خفض الضرائب وغير ذلك من الإعانات الحكومية». لقد كان بين الشركات التي أقفلت مصانعها في الأرجنتين، مفضلة سد حاجة السوق الأرجنتينية من البرازيل، شركات مصانع «تاپرويـر» و«غوديير» و«رويال فيلپس إلكترونيكس». وقد تعرضت مصانع السيارات وقطع السيارات في الأرجنتين إلى انخفاض إنتاجها بنسبة 33 في المئة وانخفاض صادراتها بنسبة 59 في المئة خلال سنة 1999. «ان شركات جنرال

موتورز، وفورد موتور، وفيات، جميعها تنقل مصانع إنتاجها إلى البرازيل»[12].

كان تعليق رئيس جمهورية الأرجنتين فرناندو دولاروا هو «إذا سألتموني ما هو باختصار شديد السبب الرئيسي لما أشعر به من قلق، أقول لكم إن السبب هو (القدرة على المنافسة)». إن الإجراءات التي أتخذها من أجل زيادة القدرة على المنافسة، هي مثال للسباق إلى الحضيض. «إن جوهرة التاج في سياسة دولاروا الاقتصادية هي الإصلاح الذي يقوم به في مجال اليد العاملة» وهذا الإصلاح يرمي إلى «خفض قدرة النقابات على المساومة ومساعدة رجال الأعمال على استئجار وتسريح العمال الجدد بمزيد من السهولة».

ولكن هذا التدمير لحقوق العمال لا يكفي وحده لحماية أصحاب المصانع الأرجنتينيين في مواجهة منتجات بلدان الأجور فيها متدنية. إن صاحب أحد مصانع الأحذية

(12) كليفورد كلاوس «حقن التغيير في الأرجنتين: رئيس الجمهورية الجديد يحاول أن يحول دون هرب الصناعة من البلد» نيويورك تايمز، 8 آذار/مارس 2000 صفحة .C1 راجع أيضاً (كريغ توريس) ومات موفيت «الجارة الأرجنتين تصرخ من الخطأ بينما أصحاب العمل المحتارون يشقون طريقاً في الجوار» مجلة وول ستريت 2 أيار/مايو 2000 ص 1.

الذي توقع أن يؤدي قانون العمل الجديد إلى خفض تكاليف اليد العاملة بنسبة 10 في المئة «شعر أنه محشور في الزاوية بسبب الظرف المعاكس الذي ظل يعاني منه على أيدي مصانع الأحذية البرازيلية التي تدفع للعمال أجوراً تعادل ثلث الأجور التي تدفعها مصانع الأحذية الأرجنتينية لعمالها». ويقول مدير شركة لإنتاج الأدوية كان يفكر في إقفال مصنعه أنه يستحيل عليه أن ينافس أدوات زرق الحقن الكورية والصينية الرخيصة التي أغرقت السوق في السنوات الأخيرة، كما ان المسؤولين في البرازيل يعرضون رزمة من التخفيضات في الضرائب والقروض المسهلة لتشجيع الانتقال إلى البرازيل.

ترتسم صورة دور المؤسسات الدولية في تشجيع السباق إلى الحضيض في أن كلاً من البرازيل والأرجنتين تصوغ سياستها الاقتصادية وفقاً لاتفاقيات القروض التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي.

إن بلدان العالم الأول هي أيضاً مشاركة في السباق إلى الحضيض. على سبيل المثال، عمدت الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين من السنين إلى إجراء تخفيضات ضخمة في الضرائب المستحقة على الشركات ولكنها خفضت المبالغ المرصودة في الميزانية الاتحادية

لأغراض الصحة والتعليم وتنمية المجموعات السكانية. أما كندا، التي لم تنفذ تخفيضات مماثلة، فقد تبين لها أن هيكلية الضرائب الكندية «تجعل من الصعب أن تتمكن شركاتها من المنافسة على الصعيد الدولي، وبكل بساطة، انتقل الكثير من الأعمال التجارية (بيزنيس) عبر الحدود إلى الولايات المتحدة». ورداً على ذلك، قررت كندا في مطلع سنة 2000 أن تخفض معدل الضرائب المفروضة على شركاتها من 28 في المئة إلى 21 في المئة. لكن مجلس رجال الأعمال المختص بالقضايا الوطنية، والذي يمثل أكبر مئة وخمسين شركة كندية، وفي نوبة من الجحود، شجب هذا التخفيض معتبراً أنه «ضئيل».

وكان رأي رئيس هذا المجلس أن «الاستراتيجية يجب أن تكون موجهة نحو توفير بيئة أكثر جاذبية من بيئة الولايات المتحدة الحالية». وأما المدير التنفيذي لشركة خدمات تجارية للمواد الالكترونية، وقد أصيب بخيبة أمل، قال إنه كان عازماً على فتح مكاتب في كالغاري Calgary، وألبرتا Alberta وڤانكوڤر Vancouver وبريتش كولومبيا British Columbia، ولكنه بعد أن رأى هزال تخفيض الضرائب مال إلى فتح المكاتب في مدينة شيكاغو Chicago أو ميناپوليس Minneapolis. ويقول مدير اتحاد دافعي الضرائب الكنديين «هنالك تنافس على خفض الضرائب كما

هي الحال في كل شيء آخر»[13].

إن السباق نحو الحضيض يجلب معه البركات الملتبسة المتمثلة في الفقر، وازدياد عدم المساواة، والتقلب الاقتصادي، وتدهور الديموقراطية، وتدمير البيئة.

الإفقار: شهدت العولمة على مدى الربع الأخير من القرن الماضي زيادة كبيرة في الفقر بدلاً من النقص في الفقر. وقد جاء في «تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية» لسنة 1999 أن دخل الفرد في أكثر من 80 بلداً كان أدنى مما كان قبل عقد من السنين[14]. ويقول جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي، إن «حالة الفقر على الصعيد العالمي تفاقمت بدلاً من أن تتحسن. إن نحو 1،2 بليون إنسان يعيشون الآن في حالة إملاق مدقع»[15] واقترب معدل البطالة في العالم من بليون شخص[16].

إن ضغوط العولمة نحو الأدنى في الولايات المتحدة

(13) «تخفيض الضريبة في كندا يخفف العبء عن الأعمال التجارية»، وول ستريت جورنال 2 أيار/ مايو 2000 ص A23.

(14) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير هانان عن التنمية 1999، (نيويورك: مطبعة أوكسفورد، 1999).

(15) جيمس وولفنسون «فلنستمع إلى الجميع ونشرع في حلول خيالية» انترناشونال هيرالد تريبيون، 28 كانون الثاني/ يناير 2000.

(16) التقرير العالمي عن الاستخدام 1996/ 97 (جنيف، منظمة العمل الدولية، 1996).

ترتسم صورتها في ركود الأجور على الرغم من أطول مدة نمو اقتصادي في التاريخ الأمريكي. وقد كان متوسط الأجور في سنة 1973 تسعة دولارات للساعة، وبعد 25 سنة تدنى إلى ثمانية دولارات. والأسرة المكونة من زوجين يعيشان حياة زوجية مثالية كانت في سنة 1996 تعمل مدة أطول بمئتين وسبع وأربعين ساعة من ساعات عملها في سنة 1989، أي ماقيمته ستة أسابيع من العمل الإضافي كل سنة[17].

عدم المساواة: عدم إخضاع المال للأنظمة عالمياً قد أضعف الحواجز من أمام تدفق رأس المال دولياً. إن أكثر من 1,5 تريليون دولار يتدفق حالياً كل يوم عبر الحدود الدولية في سوق العملات الأجنبية وحدها[18]. وهذه التدفقات الضخمة تغرق بسهولة الاقتصادات الوطنية. والنتيجة هي اقتصاد عالمي سمته طيران مالي خطر ومخرب.[19]

على سبيل المثال، في سنة 1998 حدثت في تايلاند أزمة بدا أنها محلية ولكنها امتدت إلى سائر أنحاء العالم. فخلال سنتين تقلص اقتصاد ماليزيا بنسبة 25 في المئة،

(17) لورنس ميشيل، جاريد برنستين وجون شميت «حالة أمريكا العاملة 1998 ـ 99» (إيتاكا: معهد السياسة الاقتصادية مطبعة كورنل، 1999).

(18) أندرسون «دليل ميداني للاقتصاد العالمي» ص 53، (بيزنس ويك) 20 نيسان/ إبريل 1998.

(19) برنامج الأمم المتحدة للتنمية «تقرير التنمية البشرية 1999» ص 37.

واقتصاد كوريا الجنوبية بنسبة 45 في المئة، واقتصاد تايلاند بنسبة 50 في المئة. أما اقتصاد أندونيسيا فقد تقلص بنسبة 80 في المئة، وانخفض معدل إنتاجها المحلي الإجمالي من 3500 دولار للفرد إلى أقل من 750 دولاراً، وأصبح مئة مليون شخص - أي نحو نصف عدد السكان - دون خط الفقر[20]. ووفقاً لما قال جوزف ستيغليتنر، كبير اقتصاديي البنك الدولي سابقاً:

> «إن تحرير سوق رأس المال لم يجلب للناس الرخاء الموعود، بل إنه جلب هذه الأزمات، مع انخفاض الأجور بنسبة 20 أو 30 في المئة، وارتفاع البطالة بعامل اثنين أو ثلاثة، أو أربعة أو عشرة»[21].

تدني الديموقراطية: لقد خفضت العولمة قدرة الأفراد والشعوب على صياغة مصائرها بواسطة المشاركة في العملية الديموقراطية.

إن واحداً وخمسين من ضمن أكبر مئة اقتصاد في العالم، هي اقتصادات شركات كبرى وليست اقتصادات

(20) فريد زكريا «هل ستتوحد آسيا ضد الغرب؟» نيويورك تايمز 10 تموز/يوليو 1998 ص A15.

(21) رويترز «حقوق العمال مفتاح التنمية» كانون الثاني/يناير 2000.

بلدان[22]. فالعولمة زادت إلى حد كبير قوة الشركات الكبرى العالمية مقارنة مع قوة الحكومات المحلية وحكومات الدول. كما أن قدرة الحكومات على متابعة العمل من أجل التنمية وتحقيق العمالة الكاملة أو غيرهما من الأهداف الاقتصادية الوطنية، قد تقوضت بسبب قدرة رأس المال على مجرد انتهاز الفرص والهرب.

قليلة هي أمثلة المعادل الدولي لقوانين مكافحة الاتحادات الاحتكارية، وقوانين حماية المستهلك وغيرها من القوانين التي توفر درجة من مساءلة الشركات الكبرى على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك أصبحت الشركات الكبرى قادرة على إملاء السياسة على الحكومات، مستندة إلى التهديد بنقل أعمالها إلى بلدان أخرى.

لقد تقوضت السلطة الحكومية بسبب اتفاقيات تجارية كاتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واتفاقية التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه كلها تحد من قدرة الدولة أو الحكومة المحلية على التحكم باقتصادها. وغالباً ما تكون هذه المؤسسات متورطة في التنكر لحقوق الإنسان. (عندما كان ما بين مئة ومئتي جزائري يذبحون كل أسبوع، أعلن

(22) أندرسون «دليل ميداني إلى الاقتصاد العالمي» ص 69.

صندوق النقد الدولي «إن مديريه يقرون أن الجهود الجزائرية المثالية للتعديل والإصلاح جديرة أن تنال التأييد المستمر من قبل الأسرة المالية الدولية»[23]. إن هذه المؤسسات تتخذ قرارات لها تأثيرها على آلاف الملايين من البشر، ولكنها تظل إلى حد كبير معفاة من الرقابة والمساءلة ديموقراطياً. إن مسؤولاً في منظمة التجارة العالمية طلب عدم ذكر اسمه، قال لجريدة فاينانشال تايمز «إن منظمة التجارة العالمية هي المكان الذي تتآمر فيه الحكومات خفية ضد جماعات الضغط في بلدانها»[24].

تدمير البيئة: إن العولمة تسرّع حدوث كارثة بيئية على الصعيدين العالمي والمحلي. فالبلدان مكرهة على التنافس من أجل الحصول على استثمارات بواسطة خفض وسائل حماية البيئة في سباق بيئي باتجاه الحضيض. (سبعون بلداً أعادت في الأعوام الأخيرة صياغة قوانينها الخاصة بالمناجم من أجل تشجيع الاستثمار)[25]. إن سياسات الليبرالية الجديدة التي فرضتها المؤسسات الدولية أو قبلتها

(23) جان برونك «العولمة: مقاربة إنمائية» في مقالة جان نيدرفين «المستقبل العالمي: إعطاء العولمة شكلها» (لندن، كتب زد 2000) ص 48.

(24) «مقاتلو الشبكة» فاينانشال تايمز 30 نيسان/إبريل 1998 ص 20.

(25) هيلاري فرينش «الحدود الزائلة: حماية كوكب الأرض في عصر العولمة» نيويورك، نورتون، 2000) ص 27.

الحكومات الوطنية طوعاً أدت إلى تقييد أنظمة الحفاظ على البيئة. وعلى النطاق العالمي تروّج الشركات الكبرى لتكنولوجيا لم تخضع للاختبار، مثل مواد مكافحة الحشرات والهندسة الوراثية، وهي بذلك تجعل من الكرة الأرضية مختبراً للتجارب وتحول الناس إلى جرذان اختبارات. كما أن تزايد الفقر يؤدي إلى الإمعان في استغلال الموارد الطبيعية بدافع اليأس.

إن مصافي النفط التي تملكها الشركات الكبرى في العالم، ومصانع المواد الكيميائية، ومصانع الفولاذ، وغيرها من المصانع هي المصدر الرئيسي للغازات الدفيئة، والمواد الكيميائية المستنزفة لطبقة الأوزون، والملوثات السامة. كما ان الإفراط في صيد الأسماك، والتمادي في قطع أشجار الغابات، وسوء استخدام الأرض الزراعية، نجمت عن سعي الشركات للحصول على أرباح أكبر، وعن رغبتها في زيادة الصادرات، وزيادة الفقر.

وعلى الصعيد العالمي، يؤدي تدمير البيئة إلى تغيير التوازنات الأساسية التي تعتمد عليها الحياة. إن أوكسيد الكربون وصل إلى مستويات غير مسبوقة في طبقة الجو المحيطة بالأرض[26]. كما ان ازدياد سخونة الأرض تسببت

(26) هيلاري فرينش، «الحدود الزائلة» ص 8.

في ذوبان الكتل الثلجية، وموت السلاسل المرجانية، وعدم الاستقرار المناخي، و«تبدل مزعج في أنماط الأمراض»[27]. إن ما يقدر بربع أنواع الحيوانات اللبونة في العالم و13 في المئة من أنواع النباتات مهددة بالهلاك في أسوأ مدة من الهلاك الشامل لأنواع الكائنات الحية خلال 65 مليون سنة[28].

•

كثيراً ما يقال إن العولمة لا مفر منها ولا بديل لها. ولكن النظام العالمي الجديد هو، في الواقع، شديد العطب. إنه ينتهك مصالح الأكثرية الساحقة من سكان العالم.. وهو يفتقر إلى الشرعية السياسية. وهو موبوء بالانقسامات والمصالح المتضاربة. وهو يتسم بسمة الأنظمة رأس المالية التي تتعرض عادة للأزمات. ولكنه لا يشمل سوى القليل من المؤسسات التعويضية من خارج السوق التي كانت تساعد في استقرار اقتصاديات ما قبل العولمة. كما أنه لا يملك إلا القليل من وسائل التحكم بميله إلى تدمير البيئة الطبيعية التي يعتمد هو - وأنواع الكائنات الحية -

(27) «ثمة مؤشرات قوية إلى بدء تبدل مزعج في أشكال المرض وان سخونة الكرة الأرضية تسهم في هذه الأشكال» وذلك وفقاً لأقوال بول ابستين، المدير في مركز الصحة والبيئة العالمية التابع لكلية الطب في هارفارد. اقتبست هذا الكلام هيلاري فرينس في كتاب «الحدود الزائلة» ص 46.

(28) هيلاري فرينش «الحدود الزائلة» الصفحتان 8 - 9.

عليها. ولهذه الأسباب قالت جريدة فاينانشال تايمز إن العالم قفز «من انتصار رأس المالية العالمية إلى أزمة هذه رأس المالية في أقل من عقد من السنين»[29].

العولمة من تحت

كما تفعل النخبة من الشركات والفئات السياسية، إذ تجتاز الحدود الوطنية لتعزيز برامجها، فإن الناس على المستويات الدنيا يتوحدون في نضالهم في سائر أنحاء العالم لفرض حاجاتهم ومصالحهم على الاقتصاد العالمي. إن العولمة من فوق تولّد حركة مقاومة على الصعيد العالمي: إنها العولمة من تحت[30].

(29) «العودة إلى رأس المال»، فاينانشال تايمز 31 آب/ أغسطس 1998 ص 14.

(30) بحدود ما تيقنا منه، علمنا أن أحكام «العولمة من فوق» و«العولمة من تحت» كانت من صنع ريتشارد فولك وظهرت مطبوعة على الورق لأول مرة في كتاب «رؤى عالمية: ما بعد النظام العالمي الجديد» تأليف جيريمي بريشير، وجون براون، تشايلدز وجيل كتلر (بوسطن، مطبعة ساوث اند، 1993). هذا الكتاب يوفر لنا نظرة في تطور الحركات الاجتماعية العابرة للدول ورؤية مشتركة سابقة لسنة 1993. وهو يعكس وعياً لتزايد الترابط العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة، ولكنه يشدد تشديداً محدوداً على الاندماج الاقتصادي العالمي الذي كان آنذاك يستجمع قواه. للاطلاع على الحركات التي استجابت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بصورة محددة للعولمة الاقتصادية راجع الفصل الخامس من كتاب «قرية عالمية أم نهب عالمي» راجع أيضاً كتاب ريتشارد فولك «العولمة المفترسة: نقد» (مالدين، ماساشوسيتس، بلاكويل 1999) وخاصة الفصل الثامن.

طوال القرن العشرين، وضعت الحركات الاجتماعية ذات القواعد الوطنية حدوداً للجوانب السيئة في رأس المالية. لقد نال العمال وكذلك المجموعات السكانية تنظيماً اقتصادياً وطنياً ووسائل حماية تراوح بين القوانين التي تحمي البيئة والنقابات العمالية، وبين الاستثمار في القطاع العام والضرائب المتصاعدة.

لقد قامت العولمة بحركة التفاف على الحركات الوطنية والاقتصادات الوطنية. وهي تسببت في حدوث شرخ تاريخي في المؤسسات، والتقاليد والحركات التي قاومت رأس المالية المنفلتة منذ نشوئها. ولم تكن الشيوعية وحدها التي تراجعت أمام تيار الليبرالية الجديدة، بل تراجعت أيضاً الديموقراطية الاجتماعية والوطنية والاقتصادية، ونقابات العمال، والحكومات الديموقراطية ذاتها، وكثيراً ما وجدت أسسها تتهاوى من الداخل في مواجهة القوى التي لم تستطع فهمها أو التحكم بها.

مع ذلك، لم تختفِ المشاكل الحقيقية لنظام رأسمالية غير مكبوحة. فالعولمة لم تفعل سوى تكثيف هذه المشاكل. وهكذا فقد بدأت بالتحرك الحوافز التي ولدت هذه الحركات المعاكسة.

وعلى غرار العولمة من فوق، كانت بداية هذه

الحركات المعاكسة من عدة نقاط انطلاق متباينة، راوحت بين حملات محلية ضد المصانع المنغلقة وتنظيم النقابات في البلدان الفقيرة، وبين حماية سكان البلدان الأصليين ومقاومة هندسة المواد الغذائية من قبل الشركات. إن المشاركين فيها تصدوا لقضايا العولمة عن طريق الكثير من برامج السير المختلفة، على سبيل المثال:

• الأمطار الحمضية وتسخين الكرة الأرضية لا تحترمان حدود الدول. إنهما حملتا المدافعين عن البيئة في سائر أنحاء العالم على تنظيم التكامل البيئي العالمي[31]. وفي الوقت ذاته، ازداد إدراك المدافعين عن البيئة حقيقة أن أعمال الشركات الكبرى العالمية والمؤسسات التي من قبيل البنك العالمي إنما تدمر البيئات المحلية. ويعتبر تدمير غابات الأمازون المطيرة ووادي نارمادا في الهند مثالاً على ذلك. وفي حين يحاجج البعض قائلاً إن رأسمالية العولمة ستعزز الدفاع عن البيئة في العالم الثالث، اكتشف المدافعون عن البيئة أنها بدلاً من ذلك تخلق سباقاً نحو الحضيض نتيجة خفض البلدان معايير حماية البيئة من أجل اجتذاب الشركات الكبرى. إن القواعد التي تتبعها منظمة

(31) جيريمي بريشير «إعلان بداية الثورة البيئية الثانية» شيكاغو تريبيون، 16 آب/ أغسطس 1988.

التجارة العالمية والتي تسيء إلى البيئة ـ متمثلة بقرارها إدانة قانون صدر في الولايات المتحدة لحماية السلاحف البحرية ـ دفع حركة حماية البيئة إلى مجابهة مباشرة مع هذه المؤسسة المركزية من مراكز العولمة.

خلال السبعينيات من القرن العشرين، شكلت البلدان الأشد فقراً في العالم ما يسمى مجموعة السبع وسبعين وشرعت في حوار بين الشمال والجنوب، أي بينها وبين البلدان الغنية، لصياغة «نظام اقتصادي دولي جديد». وعندما انسحبت البلدان الغنية من هذا المسعى في الثمانينيات من القرن العشرين وشرعت، بدلاً من ذلك، بالترويج للسياسات الليبرالية الجديدة التي يتم التنسيق بينها من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، انساق معظم حكومات بلدان العالم الثالث وراء خططها مكرهاً، ولكن شبكات المنظمات غير الحكومية في بلدان العالم الثالث استمرت في إعداد جدول أعمال جديد محاولة فرضه على بلدانها وعلى المؤسسات الدولية. وقد شرعت حكومات بلدان العالم الثالث مؤخراً في السير خلفها. وبينما كانت البلدان الغنية تُعدّ جدول أعمالها للاجتماع الفخم الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل سنة 1999، بدأت حكومات البلدان الفقيرة تتساءل عن الفائدة التي تجنيها من العولمة. وإذ لقيت وفود

بلدان العالم الثالث التشجيع من حركة المدنيين العالمية لوقف أي جولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فإنها رفضت لأول مرة أن تنساق وراء مقترحات البلدان الغنية قبل أن تتم معالجة هموم بلدان العالم الثالث، الأمر الذي أدى إلى إيقاع الاجتماع في حالة من الفوضى. وفي مطلع سنة 2000، عقدت مجموعة السبع وسبعين أول اجتماع لها على مستوى رؤساء الدول واقترحت فيه برنامجاً بديلاً يتضمن الإعفاء من الديون، وزيادة المساعدات، وإتاحة الفرصة لامتلاك التكنولوجيا، وتحويل صنع القرار الاقتصادي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى الأمم المتحدة[32].

• الناس في البلدان الغنية لهم تاريخ طويل من التعاطف مع البلدان الفقيرة ومساعدتها، أحياناً من خلال الإرساليات التبشيرية الجديدة أو من خلال الاستعمار. ولكن مع نشوء أزمة ديون العالم الثالث في ثمانينيات القرن العشرين، بدأ كثيرون من الناس أصحاب الضمائر في العالم الأول يشعرون بقلق شديد جراء تأثير الديون التي تثقل كواهل الناس في العالم

(32) «البلدان الفقيرة تضع مسودة اقتراح حول الفقر» نيويورك تايمز، 12 نيسان/أبريل 2000. عدد أعضاء مجموعة السبعة والسبعين حالياً هو 133.

الثالث وشرعوا يطالبون بإلغاء الديون المستحقة. ووصل الأمر بكثيرين إلى حد معالجة المسألة الأوسع، مسألة سياسات «التعديل الهيكلي» المدمرة التي كانت تفرض على البلدان المدينة من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبلدان الغنية.

عندما بدأت في سنة 1986 المفاوضات من أجل ما أصبحت عليه منظمة التجارة العالمية، قال منتقدو هذه المفاوضات ان مقترحات الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم الأول ستعود بالفائدة على الأعمال التجارية الزراعية وعلى تجار السلع العابرة للحدود، ولكنها ستؤدي إلى طرد الملايين من صغار المزارعين من مزارعهم في الشمال والجنوب. وقد شرع المدافعون عن صغار المزارعين في العالم يعقدون اجتماعات مضادة منظمة على هامش المفاوضات وأوجدوا شبكة عالمية لمعارضة تلك المقترحات.

وقد شكلوا بذلك جانباً كبيراً من صميم المعارضة الدولية لمنظمة التجارة العالمية التي كانت في طور النشوء. ان ما وصف أنه «أولى المظاهرات التي لها فعلاً صفة عالمية» والتي حدثت في كانون الأول / ديسمبر 1990، اجتذبت مزارعين من أوروبا، واليابان، وأمريكا الشمالية، وكوريا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، تقاطروا على

بروكسل، وهذا ما أوقع المفاوضات في مأزق[33]. ومنذ ذلك الحين كان صغار المزارعين دائماً في طليعة معارضي السياسات الزراعية التي انتهجتها منظمة التجارة العالمية، والتي تعني بذل الجهود لتحويل البذور إلى ملكية خاصة، وإلى مواد عضوية تمت هندستها وراثياً.

• كانت الحركة العمالية في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات من القرن العشرين تدعم بقوة الليبرالية الاقتصادية، سواء كتعبير عن تحالفها مع السياسة الدولية للولايات المتحدة أو كوسيلة لتأمين أسواق واسعة للمنتجات الأمريكية. وإذ واجهت الحركة العمالية في الولايات المتحدة فقدان فرص العمل على نطاق واسع في صناعات السيارات، والفولاذ، والملابس وغيرها من الصناعات في السبعينيات من القرن العشرين، شنت حملات متزايدة من أجل فرض تعرفات جمركية وحواجز على الواردات بغية «توفير فرص العمل للأمريكيين». وعلى مدى التسعينيات من القرن العشرين أدت العولمة إلى فقدان الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية مصداقيتها بصورة متزايدة. ان الحركة العمالية المنظمة تقدمت بسرعة نحو المطالبة بإصلاح الاقتصاد العالمي بكامله، وتمثل ذلك بمطالبات

(33) مارك ريتشي، نقلاً عنه في كتاب «قرية عالمية أم نهب عالمي» ص 97.

بحقوق العمال وبمعايير بيئية في اتفاقيات التجارة الدولية، من أجل حماية عمال العالم وسكانه من السباق نحو الحضيض. وكانت مشاركة هذه الحركة في المظاهرات التي جرت في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية عبارة عن فتح صفحة جديدة في تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة، وتبعها الإعلان عن «حملة من أجل العدالة العالمية».

• إن الحركات التي قامت على أساس الهوية وازدهرت في أواخر القرن العشرين، تبيّن لها أن هويات كثيرة لا تحترم الحدود الوطنية. فشعار الحركة النسائية القائل «الأخوية النسائية قوة» تحول إلى إدراك أن «الأخوية النسائية عالمية». إن تنامي إدراك ان قمع النساء يحصل على النطاق العالمي أدى إلى نضال لتعريف حقوق النساء باعتبارها من حقوق الإنسان التي يجب حمايتها دولياً. إن الأحداث التي أحاطت بالمؤتمر النسائي في بكين الذي عقدته الأمم المتحدة سنة 1995 جعل أعداداً كبيرة من النساء في الولايات المتحدة ينتبهن إلى تأثير برامج التقشف الناجمة عن التعديلات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على النساء في البلدان الفقيرة وتشابهها مع مضامين إصلاح الرعاية الاجتماعية للنساء الفقيرات في الولايات المتحدة. وحقيقة كون الأكثرية العظمى من اللواتي

يجري استغلالهن في المصانع الواقعة وراء البحار كنّ من الشابات، قد أدى إلى تزايد القلق جراء عولمة المعامل المستغلة للعاملين فيها بتشغيلهم في ظروف مزرية.

• بدءاً من الستينيات من القرن العشرين أدخلت حركات المستهلكين في الكثير من البلدان سلسلة واسعة من إجراءات الحماية في قوانين الدولة، وأحدثت تقنيات قانونية فعالة لفرض درجة من المساءلة على الشركات الكبرى. لقد اكتشفت منظمات المستهلكين - ولاسيما منظمة المواطن بقيادة رالف نادر - أن اتفاقيات تجارية من نوع اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ومنظمة التجارة العالمية تنقض المعايير العليا الوطنية لأمور مثل سلامة المواد الغذائية وغيرها من المنتجات. وقد أيقنت هذه المنظمات أن إيديولوجية الليبرالية الجديدة، وتزاحم البلدان على جلب الاستثمارات يؤديان إلى تدني معايير حماية المستهلك في سائر أنحاء العالم. إن قضايا المستهلكين الجديدة، من مثل حق الحكومات بقوننة المواد الغذائية التي تخضع لهندسة وراثية، قد تسببت في اضطراد زيادة قلق المستهلكين جراء العولمة.

• لقد أبدى السكان الأمريكيون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة اهتماماً بالأوضاع السائدة في أفريقيا اعتباراً

من منتصف القرن التاسع عشر وحتى النضال ضد نظام التفرقة العنصرية (الأبارتيد) في جنوب أفريقيا. ولكن التسعينيات من القرن العشرين شهدت اهتمامين محددين شدا الانتباه إلى الاقتصاد العالمي؛ أولهما كان الدمار الذي حل بالبلدان الأفريقية جراء الديون الدولية، والشروط القاسية لتعديل الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان الأفريقية لقاء مساعدتها في تقسيط ديونها. أما الاهتمام الثاني فكان يتعلق بالنضال ضد مشروع قانون التجارة الأفريقية (أطلق عليه نقاده اسم مشروع قانون «اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا الخاص بأفريقيا») وهو مشروع قانون ظاهره فتح أسواق الولايات المتحدة أمام الصادرات الأفريقية، ولكنه في واقع الأمر فرض شروطاً أكثر تشدداً من نوع التعديل الهيكلي دون أن يفعل سوى القليل من أجل الإعفاء من الديون الذي كانت الحاجة إليه ماسة. إن عدداً كبيراً من قادة الأمريكيين من أصل أفريقي، ومن ضمنهم شريحة واسعة من رجال الدين السود، شاركوا في حملة الإعفاء من الديون التي رافقت يوبيل سنة 2000 وشاركوا في النضال ضد مشروع قانون «اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا الخاص بأفريقيا NAFTA for Africa» وكذلك النضال لإقرار البديل الذي اقترحه عضو مجلس النواب جيسي جاكسون الابن.

• إن الجماعات التي كانت معنية بدعم التنمية والحركات الشعبية في بلدان العالم الثالث، والموجودة في أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة، تبين لها أن بلدان العالم الثالث يجري استخدامها بصورة متزايدة كمنصات إنتاج من قبل الشركات الكبرى العالمية. وقد شرعت هذه الجماعات بتوجيه الانتباه إلى تزايد المعامل التي يُستخدم فيها العمال في ظروف مزرية، وإلى الضغط على شركات مثل شركة (غاپ) Gap وشركة (نايك) Nike لتطبيق أوضاع مقبولة للعمال وحقوق الإنسان في مصانعها الموجودة في سائر أنحاء العالم. وتصاعدت جهود هذه الجماعات تدريجاً لتصبح حركة ضد استغلال العمال في المصانع بدعم قوي من العمال ورجال الدين وعشرات الآلاف من المشاركين النشطين في هذه الجماعات. ففي الولايات المتحدة، تبنى طلاب الجامعات قضية الكفاح ضد استغلال العمال في ظروف مزرية، بأنشطة قاموا بها في مئات الكليات، ووصل بهم الأمر إلى الاعتصام في الكثير من الكليات لإرغام كلياتهم على حظر استخدام شعارات الكليات على سلع يتم إنتاجها في ظروف عمالية غير مقبولة.

ثمة أناس آخرون كثيرون يشقون طرقهم نحو العولمة من تحت، بعض هؤلاء، كالناشطين في حركة حقوق الإنسان، يسعون إلى حماية حقوق الناس على نطاق

عالمي، أو كالمدافعين عن الصحة العامة الذين يحاولون فرض إشرافهم على شركات التبغ والذين يوفرون العلاج من مرض (الايدز) للبلدان الفقيرة، إنما هم معولمون كأولئك الذين ورد وصفهم سابقاً. والبعض الآخر، كالناشطين في شبكات الهجرة المنتشرة في سائر أنحاء العالم، هم من بعض الوجوه أكثر عالمية. كما أنهم يتحدّون العولمة من فوق بأسلوب حياتهم. وآخرون، كعشرات الملايين ممن شاركوا في صلوات أقيمت على صعيد وطني وفي إضرابات عامة وانتفاضات، يقاومون آثار العولمة من فوق، حتى وإن كانوا (حتى الآن) يفعلون ذلك في إطار وطني[34]. والعدد الأكبر كثيراً يتمثل في بلايين الناس الذين يتضررون من العولمة من فوق ولكنهم لم يجدوا بعد طريقهم إلى الرد على هذا الضرر. وقد تكون برامجهم، في نهاية الأمر، هي الأهم بين البرامج المناوئة للعولمة من فوق.

(34) وفقاً للصحافي كيم مودي المتخصص بشؤون العمال فقد حدث في آخر عامين ما لا يقل عن عشرين إضراباً عاماً سياسياً في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وأمريكا الشمالية. كانت بداية هذه الظاهرة في سنة 1994. حدثت إضرابات سياسية واسعة النطاق خلال السنتين الأخيرتين أو السنوات الثلاث الأخيرة بما يفوق ما حدث في أي وقت سابق من القرن العشرين.

كيم مودي، «العمال في عالم هزيل»، خطاب ألقاه في ندوة بريشت في نيويورك، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1997.

التلاقي

هذه الحركات ذات الأصول المختلفة والمسارات المتباينة، ألفت نفسها الآن في بداية تلاقٍ. وكثيرون من المشاركين فيها يتعرفون الآن على العناصر المشتركة بينهم وشرعوا يقومون ببناء حركة مشتركة.

ويحدث التلاقي لأن العولمة تولِّد مصالح مشتركة تتجاوز الصعيد الوطني والحدود القائمة بين مجموعات المصالح. وقد كتب المؤلف والناشط (ڤاندانا شيڤا) Vandana Shiva في أعقاب معركة سياتل:

> «عندما يتكاتف العمال مع المدافعين عن البيئة، وعندما يتعاهد المزارعون من الجنوب على أن يقولوا (لا) للمحاصيل التي جرت هندستها وراثياً، فإنهم لا يتصرفون كأصحاب مصالح خاصة، بل إنهم يدافعون عن المصالح المشتركة والحقوق المشتركة للناس كافة في كل مكان. إن سياسة فرّق تسد، التي حاولت أن توقع بين المستهلكين والمزارعين، وأن تحرض الشمال ضد الجنوب، والعمال ضد المدافعين عن البيئة، آلت إلى الإخفاق»[35].

إن الكثير من التلاقي له طابع سلبي: فالجماعات

(35) ڤاندانا شيڤا «الأهمية التاريخية لسياتل» 10 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

المختلفة تجد نفسها في مواجهة الشركات الكبرى العالمية، والمؤسسات الدولية نفسها، وتجد نفسها مدفوعة من السوق إلى السباق نحو الحضيض. ولكن ثمة تلاقياً متنامياً إيجابياً يتشكل حول قيم مشتركة هي قيم الديموقراطية، وحماية البيئة، والمجموعة السكانية، والعدالة الاقتصادية، والمساواة، وتضامن الناس.

إن المشاركة في هذا التلاقي لها أهداف متنوعة، ولكن هدفها الذي يوحدها هو إحداث رقابة ديموقراطية كافية على الدول، والأسواق، والشركات الكبرى، بما يسمح للناس والكوكب الأرضي باستمرار البقاء والبدء في تشكيل مستقبل قابل للحياة. وهذا شرط ضروري من أجل أهداف المشاركين الأخرى المختلفة.

ترى، هل هذا التلاقي حركة، أم انه مجرد مجموعة من الحركات المنفصلة؟ لعله من الممكن أن نطلق عليه صفة صحيحة هي أنه حركة في المراحل الأولى من تكوينها. وهنالك في كل مكوِّن من مكوناتها بعض الأشخاص الذين يرون أنفسهم كجزء من حركة عالمية ذات قضايا متعددة، وآخرون لا يرون ذلك. وهؤلاء الذين يرون ذلك هم في الأغلب مرتبطون مع نظرائهم في حركات أخرى وبلدان أخرى. وأعدادهم تتزايد بسرعة وهم يؤدون

دوراً متنامياً ضمن حركاتهم ومنظماتهم. كما انهم يطورون رؤية مشتركة. وهم يرون أنفسهم بنّائين لحركة مشتركة. هذه الحركة الناشئة هي التي نسميها العولمة من تحت.

والحركة من تحت هي بالتأكيد لها تناقضاتها، والمشاركون فيها لهم الكثير من المصالح المتضاربة. وهي تتضمن جماعات كثيرة سبق لها أن عرّفت بنفسها جزئياً عبر أوصاف سلبية أطلقتها على بعضها بعضاً، وهي تشمل عناصر الانتماء الصارم إلى المؤسسات وانعدام الهيكلية على نطاق واسع.

تتطور العولمة من تحت بطرق تساعدها على مجابهة هذا التنوع، فهي احتضنت التنوع باعتباره إحدى قيمها المركزية، كما أنها تؤكد أن التعاون لا يفترض بالضرورة التماثل. وتكوينها يميل إلى أن يكون شبكة من مجموعة شبكات، وهذا ما يسهّل التعاون دون أن يتطلب مركزية في التنظيم.

إن التوجهات القديمة نحو «نحن نساعدهم» إحساناً من جهة، وللمصلحة الذاتية الضيقة من جهة أخرى، مازالت موجودة، ولكن هنالك أيضاً إقراراً جديداً بالمصالح المشتركة في مواجهة العولمة. والتضامن القائم على أساس التبادلية والمصلحة المشتركة إنما يشكل على نحو متزايد أساس العلاقة بين مختلف أجزاء الحركة.

والحركة هي بشكل عام ذات قضايا متعددة، وحتى عندما يركز المشاركون فيها على قضايا معينة، فإنهم يعكسون منظوراً أوسع. وقد كتب هوارد زن Howard Zinn عن الاحتجاجات التي قوبلت بها منظمة التجارة العالمية في سياتل ما يأتي:

«كانت هذه الاحتجاجات بطريقة حاسمة نقطة تحول في تاريخ حركات العقود الأخيرة من السنين، أي افتراقاً عن التركيز على قضية واحدة، في احتلال سيبروك Seabrook سنة 1977، وتجمع تجميد الأسلحة الذرية في سنترال بارك Central Park سنة 1982، وأحداث واشنطن الكبرى في مسيرة المليون رجل ومنصة مسيرة الأطفال في شهر آذار/ مارس»[36].

لقد ترسخت الآن العولمة من تحت باعتبارها معارضة عالمية، تمثل مصالح الناس والبيئة في سائر أنحاء العالم. وقد أظهرت أنه، حتى عندما تخضع الحكومات في سائر أنحاء العالم لمصالح الشركات، يستطيع الناس في العالم أن يعملوا من أجل مصالحهم المشتركة.

وقد كان نمو العولمة من تحت ناشئاً من حركات سابقة ومن تفككها. ثمة الكثير مما يجب أن نتعلمه من الإرث

(36) هوارد زين «ومضة الممكن» البرنامج 61: 1 كانون الثاني/ يناير 2000.

التاريخي لقرون من النضال في سبيل كبح رأس المالية أو إيجاد بديل لها، وناشطو هذا الزمن إنما يستندون إلى قيم وممارسات الماضي لتشكيل قيمهم وممارساتهم. ولكن من الخطأ أن يقتصر التعامل مع هذه الحركة الجديدة وكأنها فقط امتداد لما قبلها، أو بإلحاقها بما تبقى مما قبلها[37].

إن العولمة بكل جوانبها تطرح مشاكل جديدة عجزت الحركات السابقة عن معالجتها. كما أنها تقدم فرصاً جديدة ستضيع إذا ما سكب المشروب الجديد مرة أخرى في الزجاجات القديمة. إلى جانب ذلك، فإن الفسحة التاريخية توفر فرصة ذات قيمة كبيرة للتخلص من قيود الماضي ولوضع الحركة على أرض جديدة لضبط رأس المال العالمي ضمن حدود الاحتياجات الفعلية وظروف الناس في الزمن الحالي[38].

(37) للحصول على صورة للنضالات الراهنة كاستمرار لنضالات الطبقة العاملة التاريخية، راجع ثلاثية بوريس كارغارليتسكي «إعادة سبك الماركسية» التي تشمل «الواقعية الجديدة» «الهمجية الجديدة: نظرية اشتراكية في عصر العولمة» (لندن، مطبعة پلوتو، 1999) و«غسق العولمة» و«الملكية، والدولة، ورأس المال» (لندن، مطبعة پلوتو، 1999) و«عودة الراديكالية: إعادة تشكيل المؤسسات اليسارية» (لندن، مطبعة پلوتو، 2000).

(38) كثيراً ما يقال إن العولمة أوجدت رأسمالية تشبه بطرق هامة رأس المالية التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ويمكن أيضاً أن نلاحظ أن العولمة من تحت تشبه ببعض الطرق حركة الاشتراكية الدولية قبل الحرب العالمية =

إن العولمة من تحت هي الآن معلم بارز من معالم عصر العولمة. وحتى إذا أخفقت تعبيراتها الراهنة، فإن الحركة ستنهض من جديد، لأنها متجذرة في واقع اجتماعي عميق: إنه واقع الحاجة إلى السيطرة على قوى رأس المال العالمي.

= الأولى. إن العولمة توفر فرصة لإعادة تقييم بعض الملامح الرئيسية ليسار ما بعد سنة 1914، من مثل علاقتها بالقومية والدولة ـ الأمة. والفوارق بين الديموقراطية الاجتماعية، والشيوعية، والفوضى، وتطور الأشكال التنظيمية التي جرى تكييفها لتتوافق مع الجهد لضمان سلطة الدولة عبر الإصلاح أو الثورة.